

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

Political participation of Algerian women in elected councils

فاطمة بن يحي

باحثة دكتوراه

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

أ.د الميلود طواهري

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان

ملخص :

يتناول البحث إشكالية المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة من خلال الاستطلاعات الميدانية والقراءات السوسولوجية تم بناء السؤال التالي : هل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تعكس تجسيد لسياسة الإصلاحات السياسية في المجالس الشعبية البلدية و الولائية ؟ و هل مشاركة المرأة داخل المجالس المنتخبة فعليه أم صورية ؟ تمت الإجابة بالاستناد إلى منهج: تاريخي ، والثاني تحليلي وصفي ، وظفنا فيه مفهوم واقع المشاركة السياسية للمرأة داخل المجالس المنتخبة المجالس الشعبية البلدية ولولائي.

الكلمات المفتاحية : المشاركة السياسية – المرأة - سياسة الإصلاح السياسي – قوانين – نصوص دستورية - الشرعية العضوية – الثقافة السياسية الديمقراطية - المجالس الشعبية البلدية و الولائية – النظام الأبوي المستحدث .

ABSTRACT

This research paper deals with political participation of women in elected councils Through field work survey and sociological readings, the problematic which was raised was as the following: is the political participation of the Algerian women reflects the political reforms of the public municipal and wilaya councils? Is the participation of women in the public municipal councils effective or just simulated?

The answer was by using the historical and the descriptive-analytical methodological approaches, in which we use the reality of the political participation of women in the public municipal and wilaya councils.

Key words

Political participation - women - policy of political reform - laws - constitutional texts - legitimacy membership - the public councils of the municipal and the wilaya - innovative fatherly system .

المقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية وإحدى آلياتها الهامة ، كما تمثل معيارا كاشفا لحقيقة الوضع الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات كما تتعدد أشكال المشاركة السياسية وقنواتها ابتداء من المشاركة في التصويت للانتخابات وانتهاء بتقلد الفرد لمنصب سياسي وتمثل المشاركة الانتخابية من خلال الترشح والتصويت أو الاشتراك في الحملات الانتخابية أكثر أشكال المشاركة السياسية اتساعاً فضلاً عن علاقتها بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولما تمثله من آلية لتقاسم السيطرة على القرارات السياسية بين القوى المتباينة في المجتمع . وتعد مشاركة المرأة في الانتخابات ضرورة ملحة ومطلب اجتماعي يستهدف النهوض بالمجتمع، كما ترتبط بكافة التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع وبدورها السياسي في المجتمع وبطبيعة أدوار النوع الاجتماعي وهي الأدوار التي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافياً عبر التطور التاريخي للمجتمع والعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل ، لقد حصلت المرأة الجزائرية على حق الترشيح والترشح في عام الاستقلال نفسه وهو عام 1962 وهو ما لم يتأت للمرأة في الأغلبية الساحقة من البلدان العربية حيث يؤكد الدستور الجزائري على المساواة بين الناس بما فيهم المرأة، حيث يرى بأن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس .

و الملاحظ لذلك أن المرأة التي تخضع لهذا الدستور تتمتع بجميع حقوقها ومن بينها الحقوق السياسية وهذا ما نصت عليه المادة 31 مكرر من الدستور. تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ، ولهذا كانت مشاركة المرأة في العمل السياسي مثلها مثل الرجال، وفي هذا الإطار ظهرت عدة توجهات حول هذه القضية فيما دافع البعض على منح المرأة الجزائرية كافة حقوق المشاركة السياسية في كل الأعمال والنشاطات السياسية مثلها مثل الرجال فإن البعض طالب بعدم مشاركة المرأة في العمل السياسي خاصة الذي يؤدي في النهاية إلى ترؤس المرأة على الرجال وكذلك عادات وتقاليد الوطن الذي يقلل من أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي وتقلدها مناصب عليا في البلاد.

هكذا شهد المجتمع الجزائري تغييرا على الساحة السياسية متخذا في تحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية إجراء العديد من العمليات السياسية المتمثلة في الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والعمليات الانتخابية البرلمانية والرئاسية والمحلية حيث شارك كلا الجنسين في ممارسة حقوقهم و ساهمت الإصلاحات السياسية في تغيير الظروف السياسية للمجتمع الجزائري من خلال فرض نظام الكوتا وإرغام الأحزاب السياسية على إشراك العنصر النسوي بضمهم في القوائم الانتخابية وهذا ما تم تجسيده في سنة 2012 و هذا ما تم تجسيده واقعا بضم النساء في نظام الكوتا ، فعلى الرغم من منح الدستور والتشريعات والقوانين الوطنية للمرأة حقوق مساوية للرجل ومن ذلك الحق في التصويت والترشح في الانتخابات العامة لتطبيق سياسة الإصلاح السياسي و تجسيد منظومة قوانين ونصوص دستورية تعترف بالشرعية العضوية للمرأة إلا أن المشاركة السياسية للمرأة من خلال تجسيد دورها في المجالس المنتخبة المحلية البلدية ولولائي فرغم التغير النسبي تجاه حقوق المرأة وإعطائها حق المشاركة في الحياة السياسية من خلال إقحامها في نظام الكوتا إلا أن الثقافة السائدة في المجتمع لا تزال تعمل على مبدأ الإعلاء من قيمة ومكانة الرجل من خلال تمكينه من تولى المسؤولية بشتى أنواعها. الأمر الذي أدى في الغالب إلى تهميش المرأة داخل المجال السياسي ومواقع صناعة القرار . وفي ظل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد الذي يفرز العديد من الصعوبات أمام مشاركة المرأة، الأمر الذي يتطلب تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجعل مشاركة المرأة مشاركة حقيقية وفاعلة .

ومن ثم فإن إشكالية الدراسة تدور حول معرفة مدى وجود المرأة وفعالية دورها في المجالس المنتخبة المحلية البلدية ولولائي و والمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ومدى تجسيد سياسة الإصلاحات السياسية وتطبيقها في المجالس الشعبية البلدية و الولائية وتطبيق القوانين والنصوص الدستورية التي تعترف بالشرعية العضوية للمرأة ومعرفة مدى فعالية مشاركة المرأة داخل المجالس المنتخبة والكشف عن أهم العوائق التي تحول دون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية داخل المجالس الشعبية البلدية و الولائية .

السؤال الذي يطرح نفسه هو:

و ما هي أهم العوائق التي تحول دون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية داخل المجالس الشعبية البلدية و الولائية ؟ وأين موقع المرأة من الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يشهده العالم اليوم ؟

الفرضيات :

المشاركة السياسية للمرأة تعتبر مجرد صورة لتطبيق سياسة الإصلاح السياسي و تجسيد منظومة قوانين ونصوص دستورية تعترف بالشرعية العضوية للمرأة .

1. أشكال المشاركة السياسية:

بما أن دراستي تنصب على الانتخابات المحلية فيمكننا أن نستعرض شكلين من أشكال المشاركة السياسية هما:

الشكل الأول: يتمثل في مشاركة مجموع المواطنين عن طريق المؤسسات في صياغة وصنع القرارات السياسية وهذا يتطلب أساسا لممارسة الحياة المدنية ولوجود رقابة سياسية عامة يمارسها المواطنون على الأجهزة التنفيذية في الدولة عن طريق السلطة التشريعية إضافة إلى رقابة عامة الشعب على وسائل وأساليب عملها ذاتها⁽¹⁾.

الشكل الثاني: فيتحدد بالمشاركة الإنمائية ونعني بها حاجة المشاريع التنموية إلى مساهمة مجموع المواطنين ومشاركتهم في تحديد جزء كبير منها وتنفيذها وذلك عن طريق مشاركة المواطنين في وضع القرارات الملائمة والخطط التنموية والإشراف على تنفيذها وبذلك تكون النشاطات التنموية أكثر شفافية.

2. مستويات المشاركة السياسية ودوافعها:

يوجد عدة مستويات لعملية المشاركة السياسية وأساليب متنوعة تختلف من حيث أهميتها وفعاليتها من مجتمع لآخر ومن حيث متطلباتها والتزاماتها ومن حيث مشروعيتها وعدم مشروعيتها واختلافها حتى داخل النظام السياسي الواحد ووفقا لمستوى تطور المجتمع أو تبعا لنوعية الأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال مشاركته في الحياة السياسية بشكل عام⁽²⁾.

وقد حدد كل من هربرت ماك كلوسكي وفيربا وناي وروش مستويات المشاركة السياسية التي هي عبارة عن بعض النشاطات السياسية مباشرة كالآتي:

- تقلد منصب سياسي أو إداري.
- السعي نحو منصب سياسي أو إداري .
- العفوية النشطة في التنظيم السياسي الحزب خاصة .
- العفوية العادية في التنظيم السياسي.
- وهناك نشاطات سياسية غير مباشرة .
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة .
- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .
- الاهتمام العام بالسياسة .
- التصويت(3) .

3. مراحل المشاركة السياسية:

- أ. الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.
- ب. المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.
- ج. التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت .
- د. المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعي(4) .

إن نجاح عملية المشاركة السياسية في الوقت الراهن أصبح لا يقتصر فقط على ممارسة الجنس الذكوري فقط وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية من المصادقة على الإصلاحات السياسية التي جسدها من خلال إشراك المرأة كعنصر فعال في المجتمع وهذا

ماساهم في خلق قوانين وحقوق متعلقة بإشراك العنصر النسوي في مختلف جوانب الحياة من خلال تطبيق مسألة خلق المساواة بين الجنسين ، و أعطت النصوص القانونية للمرأة حقوقها مراعاة لظروفها وأحوالها لان في حقيقة الأمر أن المرأة لا تستطيع أن تقدم مجهودات مثل ما يقدم الرجل وكانت هذه الحقوق الممنوحة للمرأة من الناحية القانونية إسقاط عدد من الواجبات عن المرأة ومن اجل ذلك تشكلت بعض المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة حقوق المرأة لأنه بعد اقتحام المرأة عالم العمل والتعليم كان لا بد لها من أن تتنافس مع الرجل وتتجه لقيادة وتولي المناصب العليا في الدولة بصفة عامة و المؤسسة السياسية بصفة خاصة ، كما انه لا يمكننا أن ننسى الدور الاستراتيجي الذي لعبته الحروب من خلال تحريك النصف الثاني من المجتمع إلا وهو المرأة نظرا لانشغال الرجال بالحروب .

وإصدار النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية التي تنص على ضرورة الحماية القانونية للنساء وخاصة تبني اتفاقيات الخاصة حول مكافحة الاتجار بالنساء ، كما عملت الأمم المتحدة بعد إصدار ميثاقها على تثبيت حقوق المرأة في الكثير من الإعلانات و البيانات والاتفاقيات الدولية التي أعدتها وعقدتها هيئة الأمم المتحدة كما نصت من خلالها على ضرورة رفع مستوى المرأة والعمل على حماية حقوقها(5).

وكان من ثمرة عملها أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت على ضرورة تمتع المرأة بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية يمكن أن نوجزها باختصار :

إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789 أول وثيقة تقر المساواة بين الرجل والمرأة رغم أنه لم يذكر إلا تعبير L'Homme وهي كلمة فرنسية تعني الرجل كما تعني الإنسان . إلا أن أوليمب دوغوج أبدت احتجاجها على الإعلان معتبرة أنه يخص الرجال

● وهكذا ففي 1791 قدمت إلى الجمعية التشريعية الفرنسية اقتراحاً بإعلان عن حقوق

المرأة يتبنى بشكل واضح مبدأ المساواة بين الجنسين(6).

● صدور ميثاق الأمم المتحدة 1945 .

• أول اتفاقية بشأن منح المرأة الحقوق السياسية تلك التي أقرتها منظمة الدول الأمريكية في 1948/5/2 أي قبل صدور الإعلان العالمي بأشهر ودخلت حيز التنفيذ في 1949/4/22 .

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 صدر من طرف هيئة الأمم المتحدة و تضمن مبادئ القضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين حيث تنص المادة 21 على انه لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية⁽⁷⁾. و صدر بأول دستور للجزائر بتاريخ: 1963 طبقا للمادة 11 والتي تعرضت لحق العنصر النسوي في كافة المسائل السياسية وأهمها حق الترشح وحق التصويت .

• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة المؤرخ في ديسمبر 1966 دخل حيز التنفيذ في 23 مارس 1976 الذي ينص على مبدأ المساواة في الحقوق بين الناس دون تمييز .

• الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 20 ديسمبر 1952 الصادرة من هيئة الأمم المتحدة دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1954/7/7 وقد صادقت عليها ثمانية دول عربية فقط حتى تاريخ 1998/12/31

• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة 1979 (سيداو) التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1981⁽⁸⁾.

من خلال حثها للأطراف المهمة على تفعيل الآليات الدولية لضمان المشاركة السياسية للمرأة في العالم وتدعيم عملها بتنظيم ندوات ومناسبات تنادي من خلالها بضرورة محاربة وقمع التمييز ضد المرأة⁽⁹⁾.

أما فيما يخص حق المرأة في الترشح و تولي المناصب القيادية في الدولة حسب الدساتير تولي المرأة اهتماما كبيرا من خلال توليها الوظائف العامة في الدولة و جعل الجميع يتساوى في تقلد المهام والوظائف دون أي شروط أخرى ، حيث نصت الدساتير على ضرورة تكريس مبدأ المساواة ومقاومة التمييز والمساواة بين الجنسين أمام القضاء وأمام القانون وفي الحقوق السياسية كحق الانتخاب والتصويت والوظيفة العامة والترشح، فالدساتير تناولت الحقوق والحريات ولكن الملفت للانتباه أن ما يتعلق بالحقوق السياسية للمرأة لم يكن بشكل مباشر إلا عام 2009 أي التعديل الدستوري الأخير . إضافة إلى حق المرأة في التصويت نجد حق المرأة في المشاركة العامة في شؤون البلاد وهذا ما نص عليه العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية و السياسية و الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والفقرة 13 و 181 من برنامج عمل المؤتمر الرابع حول النساء⁽¹⁰⁾ .

وقد عرفت الجزائر تسارعا في التدابير الخاصة بتمكين المرأة في الهيئات التشريعية منذ أن قام الرئيس بوتفليقة بإصدار تعديل دستوري تمت المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان في 12 نوفمبر 2008 تم من خلال تنصيبها اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع قانون عضوي متعلق بالمادة 31 من الدستور المعدل والمتضمنة : " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة". وترقية المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات والمجالس المنتخبة أغلب أعضائها نساء والذي يعتمد 30% من المقاعد في قوائم الأحزاب للنساء في الانتخابات التشريعية والمحلية مع فرض تداول المراتب بين الجنسين بدءًا من رأس القائمة⁽¹¹⁾ . حيث ينص مشروع القانون العضوي على أنّ الحكومة ستفرض عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بهذه الشروط من خلال فرض القوائم، كما عملت على منح الأحزاب التي تلتزم بالكوتا النسائية مكافآت مالية.

واعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبنيها لمقاربة النوع الاجتماعي .

لقد قمنا بدراسة ميدانية في المجالس المنتخبة البلدية و لولائية لولاية تيارت ويشمل كل البلديات التي تتواجد على مستوى مجالسها المنتخبة نساء منتخبات . و خلال التقسيم الإداري لبلديات الولاية فانه توجد 42 بلدية على مستوى ولاية تيارت ، تطرقنا في دراستنا إلى البلديات التي يوجد بها عدد السكان أكثر من 20.000.000 نسمة نظرا لتواجد العنصر النسوي بالمجالس المنتخبة البلدية وكذلك المجلس الشعبي لولائي بالولاية ، حيث بلغ المجموع الكلي للمنتخبات 98 امرأة منتخبة مجموع موزعة ب : 85 امرأة عضو بالمجالس الشعبية البلدية و 13 امرأة عضو في المجلس الشعبي لولائي لولاية تيارت وكان هذا الاختيار بطريقة عمدية ، كما قمنا بإجراء مقابلات مع النساء العضوات في المجلس الشعبي البلدي ولولائي وكذا إجراء بعض المقابلات مع رؤساء المجالس بهدف التعرف أكثر عليهن وعلى رؤساء المجالس الشعبية البلدية و لولائية بغرض الكشف عن طريقة تفكيرهم ومدى مساهمتهم في دفع المرأة للمشاركة أكثر في الحياة السياسية والاجتماعية(12).

يتكون مجتمع البحث من 40 امرأة منتخبة موزعة على المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي لولائي لولاية تيارت معتمدين في ذلك على منهجية بحث العلمي مستخدمين تقنيات وأساليب البحث العلمي : " البحث الاستطلاعي والملاحظة وإجراء مقابلات فردية مع المبحوثات ووفق هذا المنظور ارتأينا اختيار المعاينة الغير الاحتمالية و العينة التي ساعدتنا في بحثنا العينة الحصصية أو النسبية .

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الذي الذي يعتبر من الجهودات الضخمة التي يبذلها الباحثين لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي و تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها(13)، فالهدف من هذا هو تحديد تأثير الأحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية والهدف من الاستعانة به خلال هذه الدراسة تحديد المسار السياسي للمرأة الجزائرية خلال الثورة

التحريرية و التركيز على الأحداث والوقائع التي حددت للمرأة الجزائرية مشاركتها السياسية مع ذكر بطولاتها عبر حقبات تاريخية مختلفة ومدى تأثيرها على السلوكات الراهن إلى حين دخولها معترك الحياة السياسية ومشاركتها في صياغة القرارات السياسية والبحث من وراء العراقيل التي تعيق الدور السياسي للمرأة ومحاولة الكشف عن مدى تطبيق المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر على أرض الواقع .

تم تحليل المقابلات بعد مرحلة القيام بالدراسات الاستطلاعية والمعينة الاجتماعية للمجالس.

البيانات مع ما تم طرحه في فرضيات الدراسة ثم تحليلها تحليلا سوسيوولوجيا والمقارنة بين ما تم التوصل إليه مع التحليل والتأويل وما تم صياغته كفرضية ، قمنا باختبارها والوصول إلى معطيات التحليل ثم الخروج باستنتاج عام تأكدت من خلاله ثبات أو نفي فرضيات بحثي ثم إعطاء التقييم النهائي للفرضية .

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى أن ضعف مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة يرجع إلى أسباب ثقافية واجتماعية ودينية وسياسية وأنها معرضة لعوائق مختلفة تحد من إشراكها في الحياة السياسية بصفة عامة وصياغة القرارات السياسية بصفة خاصة يمكننا ذكر أهم العوائق التي تعول دون مشاركتها الفعلية داخل المجالس المنتخبة البلدية ولولائي بصفة موجزة كالتالي :

- سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم علي عادات وتقاليد وقيم تمييزية، واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل.
- غياب الاهتمام لدى التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، بوضع المطالبة بتحسين الوضعية السياسية للمرأة علي لائحة أولوياتها، بالإضافة إلي المخاوف من العنف، والذي يعتبر أحد معوقات المشاركة السياسية للمرأة، وتظهر البلطجة في المواسم الانتخابية كأحد أهم العقبات والتي تدفع النساء إلي تجنب المشاركة في الحياة السياسية سواء كانت ناخبة أو مرشحة.

• تدني مشاركة المرأة في الأحزاب

• ضعف وعي المرأة السياسي والقانون وارتفاع نسبة الامية وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية، وعدم إقتناع المرأة بدورها وقدرتها علي المشاركة السياسية بفاعلية، وعدم إيمان المرأة بقدراتها في عدم إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها علي المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة، كما أن عدم ثقتها بنفسها انعكس علي عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة، وهكذا ينتهي الأمر بها إلي مجرد تابع للرجل تختار ما يحدده لها، هذا بالإضافة إلي عدم قدرة المرأة علي مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات، وضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة اغتراب المرأة الجزائرية حيث يشمل مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والثقافية والنفسية والجنسية وحتى السياسية كما وجدناه عند أفراد عينتنا، و تتبدى بعض صور الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة في تعاملها مع أشكال الاستغلال الذي تتعرض له سواء في الأسرة من خلال دورها في العمل المنزلي ، أو في المجتمع من خلال علاقات الإنتاج السائدة ، وموقعها من عملية العمل والإنتاج الاجتماعي وداخل المجالس المنتخبة البلدية ولولائي حيث يتم استبعاد المرأة المنتخبة وإشراكها الشكلي في صياغة القرارات السياسية(14).

• نظرة الموروث الشعبي الذي يعتبر أحد الروافد الهامة في تحديد بنية الثقافة السائدة نستطيع أن نكتشف أنه يحمل الكثير من المضامين التي تقنن وتكرس قيماً و معايير تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم دورها وتحقير شأنها في الأسرة والمجتمع ، وتكفي الإشارة التي تحدد بعض الأمثلة الشعبية التي تحمل مثل هذه المضامين التي تحدد قيمة ومكانة المرأة في الأسرة. وتبدو أولى مظاهر تحقير المرأة والتقليل من شأنها في الأسرة في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث وقد امتد هذا إلى مجتمع الحياة السياسية التي يكرس فيها تجسيد تقزيم المرأة وتهميشها سياسيا .

• عدم إقتناع المرأة بدورها وقدرتها علي المشاركة السياسية بفاعلية .

إسهام الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الجزائري في زيادة الضغط على المرأة، فهذه الثقافة تميز بينها وبين الرجل في التعامل، وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل .

فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني في المجتمع تعرض لتغيرات إيجابية مهمة، مازالت هذه الثقافة تؤدي دوراً سلبياً إزاء المرأة. وهذا يشكل سبباً من أسباب تدني مشاركتها في حياة المجتمع العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويخفض من نسبة تمثيلها في مواقع.

- وللقضاء على التهميش الاجتماعي والسياسي والتمييز الجنسي بين النوعين ارتأينا اقتراح أهم الآليات التي يمكن اقتراحها من طرف المبحوثات للرفع من مستوى عملية المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة الشعبية البلدية و الولائي كالتالي :
- القضاء على سياسية التهميش داخل الأحزاب والمجالس المنتخبة البلدية ولولائي و ضرورة إشراك العنصر النسوي لاطلاعه على ما يدور حوله في الحياة السياسية .
- المساهمة في رفع المستوى التعليمي والثقافي للمنتخبين .
- احترام مكانة المرأة داخل المجلس والأخذ برأيها .
- الرفع من نسبة التمثيل العضوي وذلك بخلف فرص وكراسي للمرأة لان نسبة التمثيل مهمة في خلق التجديد السياسي وتطويره .
- التحسيس و التوعية للقضاء على الثقافة الذكورية للمجتمع
- القضاء على الحقرة والفساد الإداري ولإصلاح عالم السياسة لابد من إصلاح الإدارة
- القضاء على الهيمنة الذكورية من خلال أيام تحسيسية تنادي فيها برفع الغبن عن النساء .
- تطوير مستوى المشاركة السياسية .
- حماية المرأة من طرف الدولة لتسهيل مهامها وتوفير الوسائل المادية للتنقل .
- إعطاء المرأة حقوقها الكاملة في المجتمع والمناداة بإنصافها مع الرجل في الحقوق والواجبات .
- تفعيل دور المجتمع والقضاء على الأمية و التحسيس والتوعية والتكوين والإعلام .
- رفع المكانة الاجتماعية للمرأة بوضع قانون خاص بها وتحفيزها للعمل في جميع المجالات .

- توعية المرأة بما يدور حولها في المجال السياسي قبل الخوض فيه بتوفير الوقت الكافي قبل ضمها للترشح مع الأحزاب السياسية للرفع في مستوى المشاركة السياسية .
- تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.
- خلق منظمات نسوية والأحزاب والديمقراطية والمنظمات الحقوقية المدافعة عن المساواة الكاملة للمرأة لتطبيق الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة ومنها المادة (7) في الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة (1979) على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية .
- تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية و النضال الدؤوب للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة وفرض تطبيق قوانين ودساتير مدنية و متحضرة .
- دعم النساء المرشحات لعضوية المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية ماديا ومعنويا وإعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية. التحرر الاقتصادي للمرأة له دور كبيرا في تعزيز دورها في المشاركة السياسية.
- استقلالية المنظمات النسوية من التبعية لأحزاب سياسية غير داعمة لتحرر المرأة .
- عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بحيث انه أمر يخص المرأة فقط بل إصرار المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية والمدنية على دحض هذه الفكرة .

خاتمة :

مَثَلُ موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية محلاً للجدل الكثير والنقاش الواسع في كافة الأوساط العلمية والثقافية والرسمية ، والشعبية للعمل على النهوض بإشراك المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى يتسنى لنا تمكينها سياسيا فقد مرت تجربة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بخبرات واسعة ونقاش دام طويلاً حتى تستطيع المرأة الحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي

هذه الدراسة حاول الباحث التصدي لمفهوم الهيمنة الذكورية وانتقل منه للتصدي لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، ثم حق تمكينها سياسيا من خلال إشراكها في عملية صياغة القرارات السياسية من خلال تجسيد الجزائر لسياسة الإصلاحات السياسية وتطبيقها وكذلك فرض نسب معينة من التمثيل العضوي للنساء داخل المجالس المنتخبة المحلية الشعبية البلدية و لولائية وكيف تعاملت الجزائر مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بإقرار حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم وضع المرأة في إطار الدستور والتشريعات الجزائرية.

ومما لا شك فيه أنّ المرأة الجزائرية عانت كثيرا من التشريعات الجزائرية التي تخفي كثيرا من حقوق المرأة على الرغم من نص الدستور الجزائري عليها إلا أنه وبفضل الجهود الكثيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية على تأكيد حق المرأة في الحصول على حقوقها بشكل عام وحققها السياسي بشكل خاص ، تأكيدا للحرص على المساواة بين الجنسين وتمكينها سياسيا وبإقرار التعديل الدستوري الأخير الذي يقضي بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة تكون المرأة قد تخطت عتبة اللامساواة ودخلها الساحة السياسية ومنافسة الرجل دون قيد أو شرط .

وقد توصلنا في الدراسة إلى الاهتمام المتميز الذي حظيت به المرأة من طرف المشرع الجزائري منذ الاستقلال، فقد ساوت الدساتير الجزائرية بين الرجل والمرأة، إلا أن نظام الكوتا الانتخابية الذي تم اعتماده، يعد انتهاكا صريحا لمبدأ المساواة التي كفلها الدستور، ولذلك يعتبر هذا القانون غير دستوريا. ورغم ذلك يجب أن نقر بأن اعتماد نظام الكوتا الانتخابية وإن لم يحل إشكالية الأعراف الاجتماعية الراسخة في عقول مجتمعاتنا، فإنه استطاع تخطيها، بفرض نسبة نسوية إجبارية، وهو ما قد يساهم بشكل غير مباشر في إعادة البرمجة العصبية لعقلية المواطن الجزائري، بما تسمح بتقبل فكرة قدرة النساء على ممارسة العمل السياسي ; ضعف الوعي السياسي للمرأة ساهم بشكل كبير في عدم حصولها على الكثير من حقوقها، وحرمانها من إثبات جدارتها في بعض الميادين، كالانضمام للمجالس المنتخبة. فبالرغم من أن المرأة الجزائرية أثبتت جدارتها في الحياة المهنية، إلا أنه لا يزال هناك تحفظات من أفراد المجتمع زعزعة من ثقة المرأة في تقلدها لمناصب سياسية سامية .

إن الإحصائيات الرسمية في الجزائر تشير إلى أن عدد النساء الجزائريات أكبر من عدد الرجال، ومنه وفي ظل لغة الأرقام نجد أنّ أعداد النساء سوف يتفوق على أعداد الرجال مما يشير إلى تأثير المرأة في حالة إقبالها سيكون أكثر فعالية إلا أنه ومن خلال دراستنا الميدانية اتضح لنا ضالة العنصر النسوي الذي يمثل 30% مقارنة بالعنصر الذكوري رغم أن القوانين والتشريعات تشير إلى خلق الفرص المتساوية بين الجنسين .

وبالرغم من المكانة العلمية والثقافية التي وصلت إليها المرأة الجزائرية وإنشاء العديد من الجمعيات والحركات النسائية إلا أنّ المرأة لم تقم بدور فعال في اتجاه تأكيد حقها في المشاركة السياسية فالحركات النسائية في الجزائر تفتقد للعمل السياسي المنظم وهي تقوم بدور اجتماعي محدود دون أن تتبنى قضايا سياسية أو اقتصادية أو تعليمية دون إنكار لمحاولة العمل لإقرار حقوقها السياسية .

إن حقوق المرأة السياسية ليست قضية خاصة بفئة أو حزب أو طائفة وإنما هي جزء أساسي من متطلبات إقامة المجتمع المدني المعتمد على المؤسسات والقائم على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات واحترام حقوق الإنسان، وعدم قطع خطوات كاملة في هذا الاتجاه يشكل عقبة أمام نيل المرأة حقوقها السياسية. ولا شك أن تأثير الانتماءات القبلية والفئوية قد ساهم بشكل أساسي في تكريس النظرة التقليدية للمرأة في المجتمع وحرمانها من الاستقلالية في الرأي وطرح رؤيتها للقضايا العامة حتى وإن وصلت إلى مستوى علمي متميز، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من الجهد للتوعية الثقافية والاجتماعية بحقوق المرأة في أوساط المجتمع تقوم فيه مؤسسات الدولة بدورها التنموي المطلوب.

وبالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية ، فإن مشاركتها في صياغة القرارات السياسية والاجتماعية لازالت تكاد شبه منعدمة ، ومن أهم متطلبات تحقيق التنمية الشاملة العمل على رفع مستوى وعي أفراد المجتمع بأهمية حقوق الإنسان الأساسية وقيمة المشاركة في تنمية المجتمع والاستفادة من الطاقات الإبداعية للمواطن دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المذهب. وتأييدا للدعوة بإعطاء المرأة حقوقها السياسية من منطلق الحرص على أسس الدولة الدستورية وتجنبنا للانتقاد العالمي ولا يتحقق ذلك إلا من خلال خلق

التغيير الجذري لبنية الذهنية التقليدية لأفراد المجتمع من خلال القضاء على التسلط الذكوري وإقرار المناصفة بين الجنسين على ارض الواقع من خلال نسبة التمثيل العضوي نظام الكوتا لتحقيق مشاركة فعالة للنساء، ولن يتسنى ذلك إلا باشتراط تعيين نسبة معينة من النساء في مناصب أخذ القرار ومشاركتهن على قدم المساواة مع الرجال في العمليات الانتخابية عن طريق ترشيحهن وبالعدل في القوائم الانتخابية وذلك حتى يتسنى للنساء المشاركة بصورة فعلية من خلال حيازتهن على نسب متساوية داخل المجالس المنتخبة المحلية البلدية ولولائي للقضاء على تخوفهن من العنصر الذكوري وتهميشهن سياسيا و التطبيق السليم لسياسة الإصلاحات السياسية والتكريس الحقيقي لمفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية وبناء مجتمع سياسي خال من ثقافة الهيمنة الذكورية .

ومن خلال كل ما تم الوصول إليه عبر هذا البحث يمكننا القول بأننا وجدنا أن مشاركة المرأة في المجالس الشعبية البلدية ولولائي للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات والولاية التي انتخبوا فيها ما زلت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين وما زلت تعاني من مشكلات عديدة تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة وهذا بسبب مجموعة من الأسباب التي يمكن إرجاع أهمها إلى :

كثرة الخلافات و الصراعات الداخلية التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية و لولائية ، والتي تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية المحلية وإبعاد المرأة عنوة عن عملية التنمية الاجتماعية من طرف العنصر الذكوري بحجة أن النساء لا يفقهن في مجال التنمية الاجتماعية الذي يحد من تحقيق تنمية اجتماعية وسياسية فعلية .

وهكذا يمكن الإشارة إلى أن هذه المعوقات وغيرها، تحد كثيرا من فاعلية مشاركة المجالس الشعبية البلدية و لولائية للدولة في إحداث التنمية المحلية الحقيقية التي يتطلع لها المواطنون على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها ولهذا يجب أن تعمل السلطات المعنية على إزالتها أو الحد منها على الأقل لأن عملية المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في التنمية المحلية ما هي في الحقيقة إلا انعكاسا لطبيعة نظام الحكم السائد في البلاد .

المراجع

- (1) - احمد رشيد ، الإدارة المحلية ، المفاهيم العملية ونماذج تطبيقية، ص 99 .
- (2) - إسماعيل ، على سعد و السيد، عبد الحلیم الزيات، (2003) ، في المجتمع والسياسية ، دار المعرفة الجامعية ، ، مصر ، ص 462 .
- (3) - عبد النور ناجي ، (2007) ، المدخل إلى علم السياسة ، دار النشر والتوزيع ، د.ط ، ص ص. 129-128 .
- (4) - عيد الله ، محمد عيد الرحمن ، (2001) ، علم الاجتماع السياسي، النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، ص. 457
- (5) - Réviser Les droit de femme dans les livres suivantes :
- Susan Deller: Women's Human Rights the international comparative Law, university of Pennsylvania PR, 2009.
- Margaret Schuler: Women's Human Rights ST ep. public .2002.
- (6) - جبور: العرب وحقوق الإنسان، دار المعرفة، 1990، ص. 42.
- (7) - المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 .
- (8) - جورج جبور: المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية، نساء سورية ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتطوير المرأة .
- (9) - يحيى هادي: المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، " مجلة المفكر"، العدد 9، 2013، ص.ص. 5-
- (10) - Déclaration de Beijing, IV conférence mondiale sur les femmes, Beijing (chine) du 4 au 15 septembre 1995.
- (11) - عثمان لحياني : رفض القوائم التي لا تتضمن % 30 من المترشحات ، (جريدة الخبر، 15 جويلية 2009)، ص 03 .
- (12) - دليل الجمهورية : ص.
- (13) - محمد عبيدات وآخرون : مرجع سبق ذكره ، ص. 36
- (14) - المرجع نفسه : ص. 112.111